

انحراف الاحداث في المجتمع الكويتي
(تحليل سسيولوجي)
حامد خزعل العنزي
الملخص

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل سسيولوجي للأبعاد المؤثرة على انحراف الأحداث في المجتمع الكويتي، وذلك من خلال تحديد الاتجاهات العامة لحجم ونوعية جرائم الأحداث خلال الفترة (2007 - 2011)، والكشف عن تأثير الدور الذي تلعبه الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، والمدرسة من خلال عملية التنشئة التربوية لتلاميذها، والقنوات الفضائية العربية منها والأجنبية وما تبثه من برامج وأفلام ومسلسلات على انحراف الأحداث . وفي ضوء ذلك، فقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج التي يأتي في مقدمتها الارتفاع والانخفاض في حجم ونوعية جرائم الأحداث خلال الفترة (2007 - 2011) والاختلالات الهيكلية التي أصابت بنية الأسرة الكويتية، وعلى وجه الخصوص عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء التي تعتبر الوظيفة الأصلية للأسرة، والتي أدت إلى ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء، وعدم تدخلها في رعايتهم وحمايتهم من أصدقاء ورفقاء السوء، فضلاً عن التفكك الذي أصاب العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة، الأمر الذي انعكس سلباً على انحراف الأحداث، كما أصاب الخلل أيضاً الدور الذي تلعبه المدرسة في عملية التنشئة التربوية لتلاميذها وما تبثه القنوات الفضائية العربية منها والأجنبية من برامج وأفلام ومسلسلات تحض على انحراف الأحداث، بل وتشجعهم على ارتكاب كثير من الانحرافات التي يعاقب عليها قانون الأحداث.

Juvenile Delinquency in Kuwaiti Society

Hamed Alenezi

Abstract

The study aims to provide an analysis Social dimentions affecting juvenile delinquency in the Kuwaiti society, and through the identification of the general trends of the size and quality of juvenile crime during the period (2007 - 2011), and detect the impact of the role played by the family through the process of socialization of children, and the school through educational socialization process for students, and Arab satellite channels and foreign and broadcast programs and films and serials on juvenile delinquency.

In light of this, the study found a set of results which comes in the forefront of that, despite the rise and fall in the volume and quality of juvenile crime during the period (2007 - 2011), there are many structural imbalances to hit the family structure Kuwait, and in particular the process of socialization of children, which is function inherent to the family, which led to weak oversight family to the children, and not interference in the care and protection of friends and bad companions, as well as disintegration that hit the social relations between family members, which reflected negatively on juvenile delinquency, as infected bugs also the role played by the school in the process of socialization educational to students, Moreover, that the broadcast by Arab satellite channels and foreign programs and films and serials are exhorted to juvenile delinquency.

مقدمة عامة :

لم تحظ قضية من القضايا التي تناولتها العلوم الاجتماعية باهتمام كتابات ومؤلفات الباحثين والمتخصصين ، وكذلك دراساتهم وبحوثهم بمثل ما حظيت به القضايا الخاصة بالمشكلات الاجتماعية بصفة عامة ، الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على انحراف الأحداث بصفة خاصة ، حيث يرجع ذلك الاهتمام المتزايد بتلك القضايا إلى مجموعة من المسلمات الاجتماعية التي تؤكد على أن المجتمعات الإنسانية على إختلاف نظمها السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وعلى إختلاف مستويات تقدمها أو تخلفها تعاني من مشكلات الأحداث المنحرفين ، وأنه لا يوجد مجتمع من المجتمعات الإنسانية لا يعاني من وجود هذه المشكلات ، وأن الإختلاف بين مجتمع وآخر هو إختلاف في نوعية الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على انحراف الأحداث ، والمشكلات الناجمة عن انحرافهم ، ونوعية الإجراءات القانونية ، والتدابير الإصلاحية التي يتخذها المشرع لحمايتهم ، فضلاً عن ذلك الإختلاف في نوعية السياسات الاجتماعية الموجهة لرعاية هؤلاء الأحداث المنحرفين ، ومدى جدواها في التخفيف من حدة الأبعاد والعوامل المجتمعية المؤثرة على انحرافهم .

ولقد شهد المجتمع الكويتي سواء في الفترة التي سبقت الغزو العراقي الأثم أو في الفترة التي أعقبت تحرير البلاد مجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة والمتلاحقة نجم عنها ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية لعل من أبرزها تلك المشكلات الناجمة عن انحراف الأحداث ، وقد أحدثت تلك المشكلات خللاً في البناء الاجتماعي بأنساقه ، ونظمه وظواهره .

وفي ضوء ذلك ، فقد إتخذت الدراسة الراهنة من الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على انحراف الأحداث في المجتمع الكويتي ، (تحليل سيولوجي) موضوعاً رئيسياً لها ، ويمكن تحديد الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها ، وذلك على النحو التالي :

1. تحديد الاتجاهات العامة لحجم ونوعية جرائم الأحداث في المجتمع الكويتي خلال الفترة (2007 – 2011) .
2. الكشف عن تأثير الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية ، ورفاق السوء على انحراف الأحداث .
3. تحليل طبيعة العلاقة بين الأسرة والمدرسة ، وتأثيراتها على انحراف الأحداث .
4. الكشف عن تأثير ما تبثه القنوات الفضائية العربية منها ، والاجنبية على انحراف الأحداث .

وبناء على ذلك ، فإن الدراسة الراهنة تسعى للإجابة على التساؤلات الأساسية التالية :

1. ما الاتجاهات العامة لحجم ونوعية جرائم الأحداث في المجتمع الكويتي خلال الفترة (2007 – 2011) ؟
 2. ما تأثير الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية على إنحراف الأحداث ؟
 3. ما تأثير رفاق السوء في إنحراف الأحداث ؟
 3. ما التأثيرات التي تعكسها طبيعة العلاقة بين الأسرة والمدرسة على إنحراف الأحداث ؟
 4. ما التأثيرات التي تحدثها القنوات الفضائية العربية منها والاجنبية وما تبثه من برامج ومسلسلات وأفلام على انحراف الأحداث ؟
- وفي إطار هذا السياق ، فلقد إعتمدت الدراسة الراهنة منهجياً على التحليل السيسولوجي ليس على الاتجاهات النظرية المفسرة لإنحراف الأحداث ، ولا على الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على إنحراف الأحداث سواء كان مصدرها الأسرة أو المدرسة ، أو جماعة الرفاق والأصدقاء ، أو برامج التلفزيون والقنوات الفضائية فحسب ، بل أيضاً على تحليل الاتجاهات العامة لحجم ونوعية جرائم الأحداث في المجتمع الكويتي خلال الفترة (2007 – 2011) .

أولاً – الاطر النظرية للدراسة :

إذا كان موضوع دراستنا الراهنة قد تحدد في الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على إنحراف الأحداث في المجتمع الكويتي ، فإن ذلك يفرض علينا منهجياً تحليل ومناقشة مفاهيم الأبعاد الاجتماعية ، والحدث المنحرف وإنحراف الأحداث .

وفيما يتعلق بمفهوم الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على انحراف الأحداث ، فلقد تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم ، وبالرغم من ذلك فإن معظم علماء الاجتماع والمتخصصين في هذا المجال يؤكدون على أن هناك ثلاث حلقات متصلة أو متداخلة تشكل مجموعة الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على إنحراف الأحداث ، وتمثل هذه الحلقات في الخلل الذي أصاب عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة بالنسبة لأبناءها وتأثير جماعات الرفاق والاصدقاء على انحراف الأحداث ، والدور المختل الذي تلعبه الإدارة المدرسة ، فضلاً عن ما تبثه القنوات الفضائية العربية منها والأجنبية من برامج ومسلسلات وأفلام تؤثر سلباً على الاحداث في هذه السن (7-18 سنة) .

إن معنى ذلك أن التعريف الاجرائي Operational Definition لمفهوم الأبعاد الاجتماعية يتشكل من تأثير هذه الحلقات الثلاث المتداخلة والمتكاملة على إنحراف الأحداث ، ونعني بذلك الخلل في كل حلقة من هذه الحلقات الثلاث المتمثلة في عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة بالنسبة لأبناءها وجماعات الرفاق والاصدقاء ، والمدرسة ، والبرامج والمسلسلات والافلام التي تبثها القنوات الفضائية العربية منها والاجنبية .

وفيما يتعلق بمفهوم الحدث المنحرف فهو مفهوم يختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر وفقاً لظروف المجتمع والقوانين السائدة فيه ولذلك فهو مفهوم نسبي ، كما أنه

قائم على أساس اجتماعي وقانوني .
وتعتبر مشكلة انحراف الأحداث ظاهرة اجتماعية تهتم مختلف العلوم بدراساتها وتفسيرها وتحديد أسبابها ، وذلك في محاولة لإيجاد أساليب ملائمة للتغلب عليها لحماية المجتمع منها ، لذا فإن انحراف الأحداث يعتبر من مظاهر السلوك غير المتوافق مع السلوك الاجتماعي السوي ، فالانحراف هو سلوك سيئ وهذا السلوك يحدده القانون ، فإنتهك القانون يعتبر انحرافاً عن الإطار العام للمجتمع (HAWARD b.KAPWAN , 1984) كما أن حكم الرأي العام هو الذي يفرق بين السلوك السوي وغير السوي ، وكذلك رأي رجل الشرطة الذي يقوم بالقبض على الحدث المنحرف إلى أن تتم محاكمته (Ruth Shonlecavon ,1975) .

فالسُّلوك المنحرف إذن يخرج عن المعايير التي وضعت للأشخاص في مراكزهم ولا يمكن وضعه بصورة مجردة ، وإنما ينبغي ربطه بالمعايير التي حددها المجتمع (R.k.mention1963) ، حيث أنه أصبح مستهجناً من وجهة نظر المعايير وتجاوز حدود المجتمع (M.B.CLINARD.1963) ، وأصبح يجذب إنتباه هيئات الضبط الاجتماعي ، ومن الضروري إتخاذ إجراء للحد منه (k.eRikSON1964) ، والصورة البارزة لهذا الانحراف تبدو في إقدام الحدث على ارتكاب جريمة كالسرقة أو الإيذاء أو الاغتصاب أو أي فعل آخر يعاقب عليه لإخلاله بسلامة المجتمع وأمنه ، مما يعتبر انحرافاً حاداً أو بعبارة أدق انحرافاً جنائياً وهو الذي أُصطلح على تسميته بالجنوح ، ويطلق على الحدث الذي يرتكبه بالحدث الجانح الذي يجب تقديمه للمحاكمة وإصدار حكم قضائي بفرض أحد التدابير الإصلاحية التهذيبية المقررة في القانون عليه (لطيفة الرجيب ، 1997) .

وهناك نوع آخر من الانحراف لا يتضمن جريمة أو لا يعتبر بالتالي جنوحاً وهو الانحراف الذي ينطوي على مجرد مظهر من مظاهر السلوك السيئ كعدم طاعة الحدث لإرشادات والدية أو هروبه من المدرسة ، أو مخالطة ذوي السيرة السيئة ، أو إعتياده على الكذب مثل هذه الانحرافات لا ينطبق عليها وصف الجنوح (أكرم إبراهيم ، 1994) .

وفيما يتعلق بمفهوم انحراف الاحداث فإن التعريف الإجرائي الأكثر إتساقاً مع موضوع دراستنا الراهنة بصفة عامة ، ومع طبيعة الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على انحراف الأحداث بصفة خاصة يشير إلى أنه يمثل خروجاً عن القانون أو القواعد السائدة في المجتمع يحدث لفرد أو مجموعة من الأفراد لم يبلغوا سن الرشد القانوني ، وانحراف الأحداث تصور قانوني ، ولكن المفهوم لا يتضمن كافة نماذج السلوك المنحرف أو حتي السلوك الذي يؤدي إلى نتائج ضاره من جانب الأطفال أو الفتيات ، وإنما يشمل فقط على الأفعال التي تمثل خروجاً على القانون السائد ، وينظر المجتمع إلى الراشدين باعتبارهم أكثر قدرة على تحمل المسؤولية من الأحداث أو الأطفال ، ولهذا فإن السلوك المنحرف بينهم يعتبر إجراماً (عاطف غيث ، 1993) أما السن القانونية التي تفصل انحراف الأحداث عن جريمة الراشد فغالباً ما تكون أقل من الثامنة عشرة ، وإن كانت تختلف باختلاف المجتمعات ،

وكذلك تتأثر عقوبة إنحراف الأحداث باتجاهات المجتمع ، ودرجة التسامح إزاء السلوك المنحرف من قبل المجتمع .

أما فيما يتعلق بالتعريف القانوني لانحراف الأحداث ، فيشير إلى فئة الأشخاص ممن تقل أعمارهم عن سن معينة ، وذلك عندما يرتكبون أفعالاً مخالفة للقانون ، إلا أن القانون نفسه يميز بين إنحراف الأحداث ، وبين جرائم البالغين ، وذلك على النحو التالي :

1. من حيث السن القانوني لتقدير المسؤولية الجنائية ، وذلك من خلال تقدير الحد الأعلى والحد الأدنى للمسؤولية الجنائية ..
2. من حيث منزلة الحدث الناشئ عن صغر سنة ، وتقدير درجة مسؤولية الحدث الجانح أو تحديد هذه المسؤولية وفقاً لهذه المنزلة .
3. من حيث أسلوب تنفيذ القانون بعد ثبوت حالة الحدث المنحرف ، وذلك بتقدير تدابير خاصة أو إجراءات ذات طبيعة غير عقابية ، وذلك بهدف تحقيق أسباب الرعاية والحماية والتقويم والعلاج سواء كان ذلك بتوقيع بعض العقوبات ، أو إستبدالها بتدابير أخرى بمعاملة الأحداث المنحرفين ، أو بإلغاء الوصمة الإجرامية التي يمكن أن تلحق بالحدث المنحرف من جراء إنحرافه (ميشيل مان ، 1994) .

ثانياً – تحليل الاتجاهات العامة لحجم ونوعية جرائم وجنح الأحداث في المجتمع الكويتي :

جدول رقم (1)

معدل جرائم الأحداث لكل 100.000 من السكان (أقل من 18 سنة) خلال الفترة (2007 – 2011)

السنوات	جرائم الأحداث	السكان أقل من 18 سنة	معدل الجريمة
2007	794,783	2524	318
2008	827,556	1656	200
2009	846,785	1733	205
2010	908,025	1510	166
2011	898,064	1193	133

توضح بيانات هذا الجدول توزيع جرائم الأحداث لكل 100.000 من السكان وفقاً للتغير في معدل الجريمة ، ويمكننا من خلال تحليل هذا التوزيع التوصل لمجموعة من الاستنتاجات ، وذلك على النحو التالي :

1. لقد بلغت أعداد جرائم الأحداث 2524 جريمة عام 2007 ، وذلك بمعدل 318 جريمة لكل 100.000 من السكان (أقل من 18 سنة) .

انحراف الاحداث في المجتمع الكويتي

2. إنخفضت أعداد جرائم الأحداث لتصبح 1656 جريمة عام 2008 ، بمعدل 200 جريمة لكل 100.000 من السكان (أقل من 18 سنة) ، وذلك بنسبة إنخفاض بلغت 118 % .
3. إرتفعت أعداد جرائم الأحداث لتصبح 1733 جريمة عام 2009 ، بمعدل 205 جريمة لكل 100.000 من السكان (أقل من 18 سنة) ، وذلك بنسبة إرتفاع بلغت 5 % .
4. إنخفضت أعداد جرائم الأحداث إلى 1510 جريمة عام 2010 ، بمعدل 166 جريمة لكل 100.000 من السكان (أقل من 18 سنة) ، وذلك بنسبة إنخفاض بلغت 39 % .
5. استمر الإنخفاض في جرائم الأحداث ، حيث وصلت أعدادها 1193 جريمة بمعدل 133 جريمة لكل 100.000 من السكان (أقل من 18 سنة) ، وذلك بنسبة انخفاض 33 % .

جدول رقم (2)

التوزيع العددي والنسبي لجرائم جنائيات وجنح الأحداث عامي 2010 ، 2011

معدل التغيير %	2011		2010		الفترة الزمنية جرائم وجنح الأحداث
	%	أعداد	%	أعداد	
-23,8	18,0	215	18,7	282	جنائيات الأحداث
- 20,4	82,0	978	81,3	1228	جنح الأحداث
-21,0	100	1193	100	1510	المجموع

توضح بيانات هذا الجدول التوزيع العددي والنسبي لجرائم وجنح الأحداث ومعدل التغيير بين عامي 2010 ، 2012 ، ويمكننا من خلال تحليل هذا التوزيع التوصل لمجموعة من الاستنتاجات ، وذلك على النحو التالي :

1. لتصبح 215 جناية عام 2011 ، وذلك بنسبة إنخفاض بين السنتين بلغت 23,8 % .
2. بلغت أعداد جنح الأحداث 1228 جنحة عام 2010 ، وإنخفضت أعدادها لتصبح 978 جنحة عام 2011 ، وذلك بنسبة إنخفاض بين السنتين بلغت 20,4 % .
3. وأخيراً ، بلغت مجموع جرائم جنائيات وجنح الأحداث 1510 عام 2010 ، وإنخفضت مجموع جرائم جنائيات وجنح الأحداث لتصبح 1193 عام 2011 ، وذلك بنسبة إنخفاض بين السنتين بلغت 21,0 % .

جدول رقم (3)

التوزيع العددي لمرتكبي جرائم جنائيات وجنح الاحداث حسب الجنسية عامي (2010 ، 2011)

معدل التغيير %	المجموع		2011		2010		الفترة الزمنية جنائيات وجنح الأحداث
	2011	2010	غير مواطن	مواطن	غير مواطن	مواطن	
- 29,0	335	472	146	189	233	239	جنائيات الاحداث

معدل التغيير %	المجموع		2011		2010		الفترة الزمنية جنايات وجنح الأحداث
	2011	2010	غير مواطن	مواطن	غير مواطن	مواطن	
- 20,7	1372	1730	532	840	664	1066	جنح الأحداث
- 22,5	1707	2202	678	1029	897	1305	المجموع

توضح بيانات هذا الجدول التوزيع العددي لمرتكبي جنایات وجنح الأحداث حسب الجنسية ، ومعدل التغير خلال عامي 2010 - 2011 ، ويمكننا من خلال تحليل هذا التوزيع التوصل لمجموعة من الاستنتاجات ، وذلك على النحو التالي :

1. بلغت أعداد مرتكبي جنایات الأحداث من المواطنين 239 مرتكباً ، وبلغت أعدادهم من غير المواطنين 233 مرتكباً ، وذلك عام 2010 ، وإنخفضت أعداد مرتكبي جرائم الأحداث عام 2011 لتصبح 189 مرتكباً من المواطنين ، وعدد 146 مرتكباً من غير المواطنين ، وذلك بمعدل إنخفاض بين مجموع مرتكبي جنایات الأحداث من المواطنين وغير المواطنين ، وذلك بمعدل إنخفاض بلغ 29 % .

2. بلغت أعداد مرتكبي جنح الأحداث من المواطنين 1066 مرتكباً ، وبلغت أعدادهم من غير المواطنين 664 مرتكباً ، وذلك عام 2010 ، وإنخفضت أعداد مرتكبي جنح الأحداث عام 2011 لتصبح 840 مرتكباً من المواطنين ، وعدد 532 مرتكباً من غير المواطنين ، وذلك بمعدل إنخفاض بين مجموع مرتكبي جنح الأحداث من المواطنين وغير المواطنين ، وذلك بمعدل إنخفاض بين السنتين بلغت 20,7 % .

3. بلغ مجموع مرتكبي جنایات وجنح الأحداث من المواطنين 1305 مرتكباً ، ومجموعهم من غير المواطنين 897 مرتكباً عام 2010 ، ولقد إنخفضت مجموع أعدادهم عام 2011 لتصبح 1029 مرتكباً من المواطنين ، وعدد 678 مرتكباً من غير المواطنين ، وذلك بمعدل إنخفاض بين مجموع مرتكبي جنایات وجنح الأحداث من المواطنين وغير المواطنين بلغ 22,5 % .

جدول رقم (4) توزيع نوعية جرائم الأحداث في المحافظات حسب أنواع الجرائم عام (2011)

المحافظات نوعية جرائم الأحداث	العاصمة	حولي	الاحمدي	الجهراء	الفروانية	مبارك الكبير	المجموع	%
الواقعة على النفس	7	9	15	20	7	1	59	27,4
الواقعة على المال	14	20	13	33	38	11	129	60,0
الواقعة على العرض والسمعة	2	3	5	1	4	2	17	7,9
جرائم قانون السلاح	0	0	0	0	0	0	0	0,0
جرائم قانون المخدرات	0	3	2	2	1	2	10	4,7
أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0,0
المجموع	23	35	35	56	50	16	215	-
%	10,7	16,3	16,3	26,0	23,3	7,3	100	

توضح بيانات هذا الجدول توزيع نوعية جرائم الاحداث وفقاً لمحافظة الكويت الست ، ويمكننا من خلال تحليل هذا التوزيع التوصل لمجموعة من الاستنتاجات ، وذلك على النحو التالي :

1. جاءت محافظة الجهراء في المرتبة الأولى تنازلياً من حيث حجم الجرائم الواقعة على النفس بعدد 20 جريمة ، يلي ذلك تنازلياً محافظة الأحمدية بواقع 15 جريمة ، وجاء في المرتبة الثالثة تنازلياً محافظة حولي بواقع 9 جرائم ، وجاء في المرتبة الرابعة تنازلياً كل من محافظتي حولي ، والفروانية بواقع 7 جرائم في كل منها ، وأخيراً جاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الخامسة والتي لم تتجاوز أعداد الجرائم فيها جريمة واحدة فقط .
2. جاءت محافظة الفروانية في المرتبة الأولى تنازلياً من حيث حجم الجرائم الواقعة على المال بواقع 38 جريمة ، يلي ذلك تنازلياً محافظة الجهراء بواقع 33 جريمة ، وجاء في المرتبة الثالثة تنازلياً محافظة حولي بواقع 20 جريمة ، وجاء في المرتبة الرابعة تنازلياً محافظة العاصمة بواقع 14 جريمة ، أما في المرتبة الخامسة تنازلياً فقد جاءت محافظة الأحمدية بواقع 13 جريمة ، وأخيراً جاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة السادسة بواقع 11 جريمة .
3. جاءت محافظة الأحمدية في المرتبة الأولى تنازلياً من حيث حجم الجرائم الواقعة على العرض والسمعة بواقع 5 جرائم ، ثم جاءت في المرتبة الثانية تنازلياً محافظة الفروانية بواقع 4 جرائم ، وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثالثة تنازلياً بواقع 3 جرائم ، وجاءت كل من محافظتي مبارك الكبير والعاصمة في المرتبة الرابعة تنازلياً بواقع جريمتين في كل منهما ، وأخيراً جاءت محافظة الجهراء في المرتبة الخامسة بواقع جريمة واحدة.
4. جاءت محافظة حولي في المرتبة الأولى تنازلياً من حيث حجم جرائم المخدرات بواقع 3 جرائم ، يلي ذلك تنازلياً كل من محافظات الأحمدية ، والجهراء ، ومبارك الكبير في المرتبة الثانية تنازلياً بواقع جريمتين في كل منهما ، وأخيراً جاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة بواقع جريمة واحدة ، في حين لم تسجل محافظة العاصمة أي جريمة من جرائم المخدرات .
5. لقد جاءت محافظة الجهراء في المرتبة الأولى تنازلياً من حيث مجموع الجرائم بعدد 56 جريمة ، وجاء في المرتبة الثانية تنازلياً محافظة الفروانية بمجموع 50 جريمة ، وجاءت محافظتي حولي والأحمدية في المرتبة الثالثة تنازلياً بمجموع 35 جريمة في كل منهما ، وجاءت في المرتبة الرابعة تنازلياً محافظة العاصمة بمجموع 23 جريمة ، وأخيراً جاءت محافظة مبارك الكبير بمجموع 16 جريمة .

خلاصة القول ، فلقد جاء تحليل الاتجاهات العامة لحجم ونوعية جرائم وجنح الأحداث في المجتمع الكويتي خلال الفترة (2007 - 2011) بالرغم من ارتفاع حجمها ومعدلاتها في بعض السنوات وإنخفاض حجمها ومعدلاتها خلال هذه الفترة ، إلا أن هذه الاتجاهات تؤكد بصفة عامة على أن هناك العديد من الاختلالات الهيكلية التي أصابت بنية الأسرة الكويتية ، وعلى وجه الخصوص عمليات التنشئة

الاجتماعية الوظيفية الاصلية للأسرة ، وكذلك أصاب الخلل عمليات التنشئة التربوية التي تقوم بها المدرسة ، وعدم تدخل الأسرة في إختيار الأصدقاء والرفاق ، فضلاً عن ذلك ، فإن ما تبثه القنوات الفضائية العربية منها والأجنبية من برامج وأفلام ومسلسلات تحض على إنحراف الأحداث ، بل وتشجعهم على ارتكاب كافة الجرائم التي يعاقب عليها القانون .

ثالثاً - الأبعاد الاجتماعية على انحراف الاحداث :

إن تحديد وتصنيف الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على المشكلات الاجتماعية ، بصفة عامة ومشكلة إنحراف الأحداث بصفة خاصة يعد من أهم المناهج والأساليب التحليلية التي تستخدم في هذا المجال ، وذلك بإعتبار أن تلك الأبعاد متداخله ومتشابكة ، وأن التركيز على تأثير عامل واحد منها دون الأخذ في الاعتبار تأثير بقية الأبعاد الأخرى يعد في التحليل النهائي قصوراً منهجياً ، إذ أنه لا يستند على التحليل الكلي أو التكاملي لمختلف الأبعاد المؤثرة في المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث أو الدراسة .

ويمكن تحديد وتصنيف مجموعة الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على إنحراف الأحداث إلى ثلاثة محاور أساسية متداخلة ومتشابكة ، حيث يأتي في مقدمة هذه المحاور الأسرة بما تتضمنه من عمليات وعلاقات ، وبما تقوم به من ضبط اجتماعي لسلوك أفرادها ، وبما تحمله من انعكاسات تؤثر تأثيراً مباشراً على سلوك الحدث إن سلباً أو إيجاباً ، ونعني بذلك عملية التنشئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية بين الوالدين من جهة ، وبين الوالدين والأبناء من جهة أخرى ، فإذا أصاب الخلل تلك المتغيرات التي يتضمنها المحور الاول فإن تصدع الأسرة يكون عاملاً يؤدي إلى إنحراف الأبناء ، وفي هذا الصدد فإن الدراسات والبحوث قد أكدت على أن الخلل في عمليات التنشئة الاجتماعية ، وفي العلاقات الاجتماعية بين الوالدين ، وفي عدم قيام الأسرة بالضبط الاجتماعي لأفرادها يؤدي إلى تصدع الأسرة (غيث ، 1982) .

ويتمثل المحور الثاني في المؤسسة التربوية بعد الاسرة ، ونعني بها المدرسة وما تعكسه الاختلالات الهيكلية على آليات العملية التعليمية والادارة المدرسية ، والمعلمون ، والمناهج من تأثير على إنحراف الأحداث .
أما المحور الثالث والآخر فيتعلق وسائل الاتصال الجمعي على انحراف الأحداث ، وبما تفرزه من قيم مغايرة تماماً لما ألفوه أو ما اكتسبوه سواءً في اسرهم أو في مجتمعهم .

المحور الاول - التنشئة الاجتماعية في الاسرة :

تلعب الاسرة دوراً حاسماً في تكوين شخصية الفرد وفي توجيه سلوكه وتحديد معالم مستقبله ، وليس هذا الأمر في حاجة إلى إيضاح ، فالأسرة هي المجتمع الاول الذي يبدأ الشخص فيه حياته ويقضى فيه طفولته ، فيتأثر بكل ما يمر بأسرته من أحداث وبما يحيط به من مشاعر طيبة أو سيئة وما يلقاه من عناية أو إهمال

والاسرة هي الوسط الوحيد الذي لا يملك الانسان فيه خياراً ، ولا يستطيع منه فكاكاً ، ولذلك فتأثيره على الفرد واقع لا محالة .

من أجل ذلك كانت للأسرة أهميتها في انحراف الأحداث ، وذلك أن الأسرة لها دور كبير في تكوين الشخصية الانحرافية للحدث ، وقد أثبتت أبحاث عديدة أن كل خلل أو اضطراب يعرقل الأسرة عن أداء رسالتها في تربية الأطفال على الوجه الأكمل يؤدي غالباً في المستقبل إلى حالات من الانحراف والاجرام ، وتمارس الأسرة دورها في تكوين الشخصية الانحرافية للطفل سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر ، كذلك يؤثر مسكن الأسرة وما يحيط به على السلوك الانحرافي للفرد في مطلع حياته (على عبد القادر ، فتوح عبد الله ، 1997) .

يميل الطفل بطبعه إلى التقليد ، وأول صور السلوك التي تصادفه وتثير فيه النزعة الي التقليد هو ما يحدث في نطاق الأسرة ، ومن هذه الناحية يمكن للأسرة أن تمارس تأثيراً انحرافياً مباشراً على الطفل عندما يكون أحد الأبوين أو كلاهما مجرماً أو منحرفاً ، ولا يعني ذلك أن الأب المجرم ينجب أطفالاً مجرمين ، لأن معنى ذلك أننا نعترف بإمكان إنتقال السلوك الإجرامي عن طريق الوراثة ، وإنما يكتسب الإبن السلوك الإجرامي عن أبويه بالمعاشرة ، ويحدث ذلك بصفة أساسية عن طريق التدريب على العنف من خلال صور القسوة التي تغلف حياة أفراد الاسرة ، كما في حالة سوء العلاقات بين الوالدين ودوام الشجار بينهما أو الاعتداء المتواصل من أحد الابوين على الآخر ، أو سوء معاملة الأبوين أو أحدهما للطفل – إذ يؤدي ذلك إلى شعور الطفل بالقسوة والغلظة فينشأ مشبعاً بهذا الشعور ، كذلك قد يتخذ التأثير الإجرامي المباشر للأسرة صورة أخرى تؤدي إلى إكتساب الإبن للسلوك الاجرامي عن طريق التقليد ، ويحدث ذلك عندما يكون الأبوين أو أحدهما مجرماً ، فإن الطفل يتشبع منذ نعومة أظافره بأسلوب حياة المجرمين ويشب نزاعاً إلى الاجرام (محمد علي حسين ، 1985) .

وليس من العسير تفسير هذا التأثير الإجرامي المباشر للأسرة على أطفالها ، فهذا التأثير يتأتى من التفاوت بين نمط الحياة الأسرية وقواعد السلوك التي يكتسبها الطفل من تلك الحياة من ناحية ، وبين القيم والمصالح الاجتماعية التي يحميها قانون العقوبات من ناحية أخرى (مصطفى عبد المجيد كاره ، 1985) .

وينشأ عن هذا التفاوت نوع من الصراع الذي يؤثر على تكيف الطفل مع المجتمع ، وهو صراع يظهر أثره في حالة تعرض الفرد الذي تربي في مثل هذه الظروف لأزمة تضعه في مواجهة إختيار بين موقفين : إما مخالفة قواعد القانون الجنائي ، إما إحترام أوامر القانون ونواحيه ، وفي مثل هذه الحالة تتغلب قاعدة السلوك المكتسبة من الوسط الذي نشأ فيه الفرد وتكون لها الاولوية على قاعدة السلوك التي يفرضها القانون الجنائي (سمير نعيم ، 1985) .

وهناك أمور كثيرة تؤدي إلى فشل الاسرة في قيامها بدورها في تأهيل الطفل للحياة الاجتماعية السليمة ، منها التفكك المادي للأسرة بغياب الأب أو الام لأي سبب من الاسباب ، ويحدث انفصال الطفل عن أمه آثاراً سلبية قد تدفع به إلى الانحراف أو إلى الاجرام وهو ما تشير إليه الاحصاءات والدراسات التي أجريت

على عدد من المجرمين والمنحرفين، كما أن غياب الأب عن الأسرة في الفترة من عمر الطفل التي تقتضي تواجد لهيكل بين السلطة والحزم وبين حنان الام وعطفها ، حيث يفضى ذلك إلى آثار سيئة على شخصية الطفل ، ولا يخفى أن سوء العلاقات بين الوالدين إذا بلغ درجة معينة من الخطورة يكون له تأثير حاسم على تكوين الطفل ، فدوام الشجار بينهما وسوء معاملة أحدهما للأخر أو إعتداء أحدهما على الاخر يعطي للطفل مثلاً سيئاً (أنور محمد الشرقاوي ، 1998) .

ويتخذ التأثير غير المباشر للأسرة على السلوك الإجرامي مظاهر أخرى متعددة ، منها إسراف الأبوين في الحنان أو التدليل الزائد للطفل ، أو اسرافهما في القسوة على الطفل وحرمانه من مطالبة الضرورية ، ويرجع الإسراف بصفة أساسية إلى جهل الأبوين أو أحدهما بأساليب التربية والتهديب السليمة ، ونشير في النهاية إلى ما لكثرة أبناء الأسرة من تأثير على فشل الأسرة في قيامها بدورها في التربية والتهديب إذ من المعلوم أن زيادة عدد أبناء الأسرة تؤثر على إمكانياتها المادية كما أنها تحرم الأبناء من مشاعر الحنان والعطف التي لا ينال كل طفل منها غير قدر ضئيل لا يشبع حاجته (أكرم نشأت ، 1999) .

مما تقدم نرى أهمية دور الأسرة في تكوين شخصية الفرد وفي التأثير على اتجاهاته المستقبلية ، وهو ما يشير على الدور الذي يمكن أن تساهم به في دفع الفرد إلى السلوك المنحرف ، ومع ذلك لا ينبغي الاعتقاد بأن التفكك الأسري يؤدي لا محالة إلى الاجرام أو إلى الانحراف ، أو أنه عامل يمكن أن يقود إلى هذه النتيجة منفرداً ، وعلى ذلك إذا كان من الضروري الوقوف على مدى أهمية دور التفكك والاضطراب الأسري في مجال سببية السلوك الاجرامي ، فإنه لا تجوز رغم ذلك المبالغة في ايجاد علاقة سببية بين هذه الظواهر والإجرام .

ويعني ذلك أن الأسرة المتصدعة قد تخرج مجرمين كما أنها قد تفرز أشخاصاً أسوياء ، والأسرة المتماسكة بالمقابل قد يخرج منها بعض المنحرفين أو المجرمين ، فالتصدع الأسري يقوي احتمال أقدام الفرد على الاجرام ، لكنه ليس العامل الوحيد الذي يمكن أن يقود إليه ، وما ذلك إلا أن سبب الاجرام لا يمكن ان يكون عامل واحد ، بل عوامل متعددة يشد بعضها أزر بعض (سمير نعيم ، 1985) .

وفي إطار هذا السياق يشير ليله إلى أن الأسرة العربية تعيش الآن حالة إنهارت فيها منظوماتها القيمية ، وتمزق نسيج علاقاتها الاجتماعية بسبب التحولات الاجتماعية ومتغيرات أخرى كثيرة لعبت دورها فمزقتها إرباً ، إضافة إلى ان بنائها يخضع الآن لحالة من الفوضى بسبب إعادة تعديل المكنات والادوار مما ألقى بظلال قائمة على عدم قدرة الأسرة العربية على إدارة عملية التنشئة الاجتماعية لأبنائها ، وإفئادها لعملية الضبط الاجتماعي لهم ، مما زاد من حدة الانحرافات السلوكية لدى الأبناء (علي ليله ، 2009) .

وفيما يتعلق بتأثير جماعات الرفاق والأصدقاء على انحراف الأحداث ، فإن البيئة المختارة للشخص الذي يتمتع بقدر كبير من الحرية في اصطفاء الأصدقاء الذين يقضى معهم أوقات فراغه تؤثر على انحرافه ، ويلجأ الشخص عادة الي

أصدقاء يتفقون معه في الميول والاتجاهات ، ويتغير هؤلاء الأصدقاء تبعاً للمرحلة من العمر التي يجتازها ، ويتوقف تأثير الأصدقاء في شخصية الفرد على نوع هؤلاء الأصدقاء وميولهم ، فمنهم الصالح والطالح ، ومنهم جليس السوء كما أن منهم من يكون عوناً على الخير (على عبد القادر ، فتوح عبد الله ، 1997) .

لكن تأثير الجماعة على الفرد تأثير مشترك يتحدد بما يسود تلك الجماعة من قيم ومبادئ فإن كانت الجماعة تحترم القانون وتلتزم بأنماط السلوك الاجتماعي وتسودها القيم الفاضلة التي توجه سلوكها الى النشاط المشروع ، كان تأثيرها على الفرد في الغالب تأثيراً حسناً ، أما إن كانت من الجماعات التي تحبذ التمرد والثورة على أنماط السلوك الاجتماعي وقاعدة الضبط ولا تحترم القانون ، فإن تأثيرها على الفرد يكون في الغالب سيئاً فجماعة الأصدقاء يمكن أن يكون لها دور تهييبي هام على الفرد ، كما يمكن أن تكون عاملاً يساعده على الانحراف والإجرام .

ولا تنفرد جماعة الرفاق والأصدقاء بتأثيرها على الفرد ، بل تساهم في هذا التأثير عوامل تتضافر معها ، أهمها سوء معاملة الأسرة للحدث ، أو فقرها أو تفتيرها عليه بحرمانه من الضروريات ، وتسهم المعاملة السيئة التي يلقاها الطفل في المدرسة في توجيهه نحو جماعة الأصدقاء كما يجعل فشلة الدراسي بإنضمامه إلى جماعة الأصدقاء ففي هذه الجماعة التي تكون غالباً في مثل ظروف الفرد ، يجد الشخص نفسه مرتبطاً عاطفياً بأصدقائه ، كما يشعر معهم بالراحة النفسية ، ومن ثم تحدث الاستجابة والتجاوب بين هؤلاء الأفراد الذين يلجأون في سبيل الحصول على المال الى صور السلوك غير المشروع ، ويتخيرون لقضاء أوقات فراغهم الأماكن التي تقرّبهم من الانحراف (مصطفى حجازي ، 1994) .

وقد لاحظ بعض الباحثين أن من بين العائدين الى السرقة من البالغين أكثر من 50% منهم كانوا يقضون أوقات فراغهم في أماكن للترفيه كانت معتبرة في فترة إجراء الدراسة من الأماكن سيئة السمعة ، مثل المقاهي ، والأماكن سيئة السمعة ، وانتهت نتائج بعض الدراسات الى ان معاشره أصدقاء السوء من المجرمين أو المنحرفين أخلاقياً تؤثر تأثيراً مؤكداً على تكوين الشخصية الاجرامية (سمير نعيم ، 1985) .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن ممارسة الأنشطة الفنية والثقافية والالتحاق بالنوادي الرياضية والمنظمات الشبابية ، وممارسة الأنشطة اليدوية ، والتجمعات الرياضية هي أمور من شأنها أن تحد من تأثير رفاق السوء على الفرد ، وقد لوحظ قلة عدد المنحرفين الذين سبق لهم ممارسة أنشطة مماثلة أو الالتحاق بالنوادي الرياضية والمنظمات الشبابية (مصطفى كاره ، 1985) .

مما تقدم يمكن أن نلمس أهمية العناية بأوقات الفراغ لدى الشباب ، لا سيما الطلبة والطالبات خلال الأجازة الصيفية ، فمن شأن ذلك شغل أوقات الفراغ بأنشطة تنمي فيهم المواهب والقدرات والملكات الذهنية وتعودهم على الحياة الجماعية المشتركة بما تفرضه من الإلتزام بقواعد السلوك الاجتماعي واحترام القانون ، وما من شك في أن حسن استغلال أوقات الفراغ لدى الشباب من شأنه أن يقيهم التأثير السيء للعصابات الإجرامية ، ويحميهم من الانحراف والإجرام وتعد

العناية بشغل أوقات الفراغ لدى الشباب من أهم الوسائل للوقاية من الانحراف بكافة صورة وأشكاله (محمد علي حسين ، 1985) .

المحور الثاني - التنشئة التربوية في المدرسة :

مجتمع المدرسة هو أول مجتمع يخرج اليه الطفل بعد فترة من عمره التي قضاهها مع أسرته ، والمدرسة تعد بيئة عريضة للطفل ، إذ يقضي فيها فترة طويلة من عمره تنتهي إما بإنتهاء سنوات المدرسة وإما بالفشل في الدراسة ، وللمدرسة دور تهيبي هام ، إذ يتلقى فيها الطفل المعلومات والمعارف ، بالإضافة إلى تلقينه القيم الدينية والأخلاقية وتدريبه على الحياة الاجتماعية المشتركة عندما يخرج إلى المجتمع الكبير ، ومجتمع المدرسة لا يعد في ذاته من عوامل الانحراف ، بل على العكس ، فإنه يؤدي وظيفة تعليمية وتربوية وتهديبية خلال ساعات طويلة من اليوم يقضيها الطفل بعيداً عن أسرته ، ولا تخفي أهمية الدور التعليمي للمدرسة ، إذ عليه يتوقف مستقبل الطفل ، فنجاح هذا الدور يقتضي تأهيل المدرس للقيام به ، كما يتطلب تعاوناً بين الأسرة والمدرسة ، والدور التربوي والتهديبية للمدرسة لا يقل في أهميته عن دورها التعليمي والمدرس يقوم بهذا الدور عن طريق تلقين التلاميذ المثل العليا والقيم الأخلاقية ، وحرصه على أن يكون في سلوكه نموذجاً لتلاميذه ، إذ هو يتمتع باحترامهم ويعد مثلاً أعلى لهم (محمد جواد رضا ، 2001) لكل ذلك تعد المدرسة إذا ما أحسنت أداء وظيفتها التعليمية والتهديبية عاملاً يقي الطفل من الانحراف والاجرام ، والعكس صحيح ، فغياب الدور الطبيعي للمدرسة يمكن ان يكون من عوامل انحراف الصغير وإجرامه ، وللفشل في الدراسة آثار خطيرة على نفسية الطفل وعلى سلوكه ، والفشل في المدرسة يعني عدم تكيف بعض التلاميذ مع مجتمع المدرسة ، مما يدفعهم إلى الهروب منه ، والهروب من المدرسة يعني عدم قضاء التلميذ لوقته المحدد داخل قاعات الدرس ، وهو عندئذ قد يضطر الى ايجاد بدائل للمدرسة يقضى فيها هذا الوقت فيلجأ إلى الشوارع حيث تتلقفه عصبه أصدقاء السوء ، فيكتسب منها عوامل الانحراف والإجرام .

والفشل في الدراسة له دلالة اجتماعية ، إذ هو يشير إلى ضعف شخصية الطفل وعدم قدرته على الخضوع للضوابط الاجتماعية ، هذا فضلاً عما ينبئ عنه هذا الفشل من احتمال وجود أسباب داخلية سيئة قد تقود إذا لم يعجل بعلاجها إلى الإجرام فيما بعد ، يضاف إلى ذلك ان الفشل الدراسي قد يولد لدى الطفل عقداً نفسية خطيرة قوامها الشعور بالظلم والحقد على المجتمع الذي يعده مسئولاً عن هذا الفشل وهي عقد تتبلور في صورة عداة للمجتمع كله يقود صاحبه إلى السلوك اللااجتماعي (محمد جواد رضا ، 2001) .

وإذا فترن الفشل الدراسي باخفاق الطفل في تعلم حرفة معينة فإن معنى ذلك إنسداد أبواب الرزق أمامه في المستقبل وإصابته باليأس والاحباط والتمرد على النظام الاجتماعي ، والفاشل في دراسته يتعرض أكثر من غيره للبطالة وغيرها من العوامل الانحرافية ذات الطابع الاقتصادي ، لذلك يتعود التلميذ الفاشل منذ

البداية على الحياة على هامش قواعد الضبط الاجتماعي ، كما يحاول التملص من الأنماط المعتادة للسلوك السوي ، ويعني هذا في النهاية أن فشل التعليم والتهديب يفترن بالتدريب على الاجتماعية التي تعد بداية طريق الانحراف والفشل الدراسي.

المحور الثالث - تأثير وسائل الاتصال الجمعي على انحراف الأحداث :

تلعب الصحافة دوراً هاماً في مجال انحراف الأحداث ، سواء في مرحلة إعداد القوانين الجنائية ، حيث تمارس الحملات الصحفية تأثيراً على المشرع الذي يسن تلك القوانين ، أو عند ارتكاب الجرائم عندما تنشر الصحف أخبار تلك الجرائم والوصف التفصيلي لها وما أحاط بارتكابها من ظروف وملابسات مثيرة ، أو في المراحل التالية لارتكاب الجريمة ، حيث تتولى الصحف إعلام الجمهور بوقائع جلسات المحاكم وما يدور فيها عندما لا تكون الجلسة سرية ، والواقع ان الصحف كثيراً ما تبالغ في نشر أخبار الجرائم والمحاكمات مما يثير الرأي العام وقد يدفعه إلى تأثيره على القضاة ، وقد سبق أن أكد لمبروزو التأثير السيئ للصحافة عندما تنشر أخبار الجرائم والمحاكمات الجنائية وهو رأي يشاركه في كثير من الباحثين في علم الاجرام ، بيد أن رجال الصحافة يرفضون هذا الاتجاه ويرون ضرورة إعلام الجمهور بالجرائم المرتكبة وبما يتخذ حيالها من إجراءات ضماناً لرقابته للعدالة الجنائية ، وحتى يتمكن الرأي العام من توجيه المشرع نحو تطويع القوانين الجنائية للتطورات التي تطرأ على ظروف الحياة الاجتماعية (علي عبد القادر ، فتوح عبد الله الشاذلي 1997) .

والملاحظ في العصر الحديث أن الصحف تعتمد إلى تخصيص أجزاء كبيرة منها لنشر أخبار الجرائم والمحاكمات ، لدرجة انه في بعض الصحف الأجنبية لوحظ إزداد نسبة المساحة المخصصة لأخبار الجرائم ، حيث بلغت في بعض الاحيان إثني عشر ضعفاً عما كانت من قبل وتلجأ الصحف في سبيل تشويق القارئ وجذب إنتباهه إلى تخير العناوين المثيرة والمبالغة في وصف الجريمة وأساليب ارتكابها ، بل إن كثيراً من الصحف لا تلتزم الدقة التامة في هذا الخصوص ولا تقتصر على سرد الأخبار الحقيقية ، وإنما تعتمد إلى اضافة وقائع من وحي خيال المحرر إمعاناً في إثارة الجمهور ، وتلك أمور تحدث إحاء إلا يقوى على مقاومته الاحداث والبالغين الذين تحيط بهم ظروف خاصة قد تسهل إنقيادهم الى السلوك الإجرامي .

لذلك يرى كثيرين من علماء الإجرام أن الصحافة خرجت عن هدفها الأصلي لتصبح مساعداً لعوامل الإجرام ، وقد كانت الصحافة الأمريكية بصفة خاصة موضع هجوم من بعض علماء الإجرام الأمريكيين الذين أخذوا عليها أنها تعتمد إلى عرض أخبار الجرائم بصورة مثيرة ، وتخصص لها مساحات كبيرة ، وتقدمها على الأخبار الهامة ، وقيل في هذا الخصوص ان الصحافة في أمريكا تشجع على الإجرام بمثابرتها على نشر أخبار الجرائم وتمجيد المجرمين وإظهارهم في صورة المغامرين الأبطال كما أنها تعوق سير العدالة عندما تسبق القضاء فتجرى المحاكمات على صفحاتها وتوجه الرأي العام الى حكم معين ، وهو ما يضع

القضاء في حرج ويخل بحيادة ، وقد تتعجل بنشر معلومات تعوق جهود رجال الأمن أو سلطات التحقيق ، فتسدى بغير قصد الى المجرمين خدمة كبرى ، وأخيراً قيل أنها تعرض أخبار الجرائم بطريقة مثيرة ترغب الناس وتزعزع شعورهم بالأمن وتضعف ثقتهم بالسلطات العامة وتشوه فكرتهم عن الإجراء وأسبابه وكيفية علاجه (سمير نعيم ، 1985) .

ورغم هذه الانتقادات ، فإن البعض ، لا سيما أنصار مدرسة التحليل النفسي ، يرون أن للصحافة أثراً واقعياً من الإجراء ، فنشر أخبار الجريمة قد تكون بالنسبة للقارئ وسيلة للتنفيس عن الرغبات الإجرامية المكتوبة وإشباعاً كافياً للميول العدوانية أو الجنسية مما يؤدي إلى حماية الفرد والمجتمع ويرى المدافعون عن الصحافة وأغلبهم من رجال الاعلام وأن نشر أخبار الجرائم يدخل في صميم عمل الصحافة ولا يتعارض مع وظيفتها ، فمهمة الصحافة نشر الأخبار أياً كانت ، والجريمة أحد هذه الاخبار ، ووظيفة الصحافة إعلام القراء بكل ما يحدث في المجتمع حلوه ومرة ، وهو ما يبرر نشر أخبار الجرائم .

ويرى هؤلاء أن النشر عن طريق الصحف يقطع الطريق على الإشاعات المغرضة التي يتناقلها الأفراد عن الجرائم وجسامتها ، كما أن النشر قد يسدى لرجال الامن خدمة كبيرة ، عندما يؤدي نشر خبر الجريمة وأسماء المشتبه فيهم أو المتهمين أو صورهم أو صفاتهم في الصحف إلى تعقب الأفراد لهم والكشف عن هويتهم والقبض عليهم ، وكما ذكرنا من قبل يحقق النشر رقابة الجمهور على حسن سير جهاز العدالة الجنائية ، لأن هذا هو المقصود من علانية المحاكمات الجنائية ، ولما كان الأفراد لا يتمكنون في أغلب الاحوال من متابعة جلسات المحاكم الجنائية ، فإن نشر أخبار الجرائم والمحاكمات يحقق الرقابة للجمهور ، ويضمن أفراد المجتمع على جدية السلطات العامة في تعقب مرتكبي الجرائم ومحاكمتهم ، وفي ذلك نوع من الردع العام في الوقت ذاته ، إذ قد يؤدي إعلام بما يتخذ حيال المجرمين من إجراءات ومحاكمات وجزاءات تنشر على الملأ إلى عدول فئة من الأفراد عن ارتكاب الجرائم خشية تعرضهم للمصير ذاته والتشهير بهم الصحف (على عبد القادر ، فتوح عبد الله الشاذلي ، 1997) .

خلاصة ما تقدم فإن العلاقة بين وسائل الإعلام والسلوك الاجرامي هي في النادر علاقة مباشرة ، وهي في الغالب الأعم غير مباشرة فالعلاقة المباشرة بين وسائل الإعلام والإجراء علاقة محدودة وأن كانت غير معدومة ، ذلك ان بعض الأفراد قد يتأثر مباشرة بما شاهده أو سمعه أو قرأه ، بمعنى أن المادة الإعلامية يمكن أن تكون هي التي وجهته الى ارتكاب الجريمة أو سهلت للمجرم أسلوب ارتكابها أو أرشدته إلى إخفاء معالمها ، ولا شك في أن قلة من الأفراد يتأثرون بطريقة مباشرة بما تقدمه وسائل الإعلام من مواد إعلامية تتعلق بالعنف أو بالجنس ، لا سيما الأحداث والمراهقين الذين يميلون إلى التقليد .

لكن الغالب أن يكون تأثير وسائل الإعلام على السلوك الإجرامي تأثيراً غير مباشراً ، عندما يقتصر دور هذه الوسائل على تنمية الاستعداد للمغامرة والإيحاء

الذاتي بأفعال العنف أو الاثارة الجنسية ، ففي ذلك تنمية وتصعيد لبعض الغرائز على نحو قد يدفع الأحداث والمراهقين بل وبالغين في بعض الأحوال ، إلى سلوك طريق الجريمة ، ويعني ذلك أن وسائل الاعلام تقوم في هذ الخصوص بدور المنبه أو المثير للدرغبات المكبوتة ، فهي الطرف الذي يتفاعل مع شخصية لديها تكوين أو ميل سابق إلى الانحراف ، فتنج الجريمة ، ولا سبيل الى تحديد الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام في مجال الانحراف إلا في هذه الحدود ، ذلك أن هناك أعداداً كبيرة من الأفراد تقرأ الصحف وترتاد دور السينما وتشاهد وتسمع وسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، وتستهوئها أخبار الجرائم أكثر مما تجذبها البرامج التثقيفية أو الدينية ، كما أنها تهوى برامج العنف والاثارة الجنسية ، ورغم ذلك لا يقدم على الإجرام إلى قلبه من هؤلاء ، ولا يمكن الإدعاء بأن المادة الاعلامية كانت هي العامل الحاسم في إجرام هذه القله ، ومن ثم لا يبقى إلا التسليم بأن المادة الإعلامية لم تكن سوى أحد العوامل التي حركت التكوين الشخصي ، فدفعت إلى السلوك الانحرافي ، تماماً كما يحدث هذا التحريك بواسطة اي ظرف خارجي مثير آخر .

والحقيقة أن نوعية بث تلك القنوات تكسب أطفالنا أنماطاً سلوكية إنحرافية ، وقيماً سلبية تتعارض مع القيم الأصيلة التي يتمسك ويؤمن بها المجتمع الكويتي ، ولا تستطيع الأسرة إزاء ذلك الموقف ممارسة أساليب الضبط والتوجيه الاجتماعيين لسلوك وقيم أبنائها في ظل الهيمنة الإعلامية التي تحتكرها القنوات الفضائية العربية منها والأجنبية .

وفي هذا الصدد يؤكد ليلة على أن الأمر في حاجة ملحه لأن تعي الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الحكومية منها والأهلية أن مسألة الأخلاقيات والقيم ستشكل القضية الأساسية التي سوف تدور حولها معركة المستقبل وضرورة التصدي للتلوث والتضليل الإعلامي والوعي بخطرورة ذلك على أطفالنا ، وعلى كل ما يعرضهم للانحراف ، أن الأمر في حاجة الي تحصين الطفولة إزاء تلك المخاطر (علي ليلة ، 2007) .

رابعاً - نتائج الدراسة ومقترحاتها :

1. لقد توصلت دراستنا الراهنة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها على النحو التالي :

- تأتي التنشئة الاجتماعية في مقدمة تلك الأبعاد المؤثرة على انحراف الأحداث ، حيث أكدت الدراسات والبحوث التي تناولت ذلك على أن معظم الأحداث سواء المعرضين للجناح أو الجانحين المودعين في دور الرعاية لم ينالوا الاهتمام الكافي في التربية من قبل الوالدين والأسرة ، وأن الأطفال الذين يعانون من اضطرابات اجتماعية ونفسية كان إهمال الأم وعدم إعطائها الحنان الكاف لأطفالها ، وعدم قيامها بدورها الأساسي المتوقع في عملية التنشئة الاجتماعية .
- احتل عامل العلاقات الاجتماعية بين الوالدين من جهة وبين الوالدين والأبناء من جهة أخرى المرتبة الثانية تنازلياً كعامل مؤثر في انحراف الأحداث إذ أن أي خلل يصيب تلك العلاقات الاجتماعية في الأسرة ، بالإضافة إلى عدم قيام الوالدين بدورهما في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء فإن التصدع الاجتماعي والنفسي يكون نتيجة طبيعية تصيب البناء الاجتماعي للأسرة ، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على الأبناء الذين يصابون بالقلق ، وعدم الاستقرار ، والتوتر النفسي ، وتؤدي تلك الأعراض إلى انحرافهم .
- جاءت جماعات الرفاق والاصدقاء وتأثيرها في انحراف الأحداث في المرتبة الثالثة تنازلياً ، لما يسببه أصدقاء ورفاق السوء من تأثير على انحراف الأحداث ، وعلى وجه الخصوص في غياب إفتقاد الأسرة لكثير من أدوات وأساليب الضبط الاجتماعي على أبنائها .
- جاءت المدرسة في المرتبة الرابعة تنازلياً من حيث أهمية الدور تقوم به بعد الأسرة في حماية الأطفال من الانحراف ، حيث أكدت الدراسات والبحوث على أن الخلل في العملية التعليمية (الإدارة المدرسية - المنهج - المدرس) يؤثر على العلاقة بين المدرسة والأسرة ، وفقدان المدرس لدوره في إيجاد العلاقة الطيبة أو التواصل الإيجابي ، والتوجيه والإرشاد لتلاميذه الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الانحراف .
- جاءت في المرتبة الخامسة التأثيرات الضخمة لوسائل الاتصال الجمعي المكتوبة والمسموعة والمرئية ، وعلى وجه الخصوص ما تبثه القنوات الفضائية العربية منها والاجنبية من برامج ومسلسلات وأفلام التي تحض على انحراف الأحداث .

خامساً - مقترحات الدراسة :

1. مواجهة الظواهر الاجتماعية والسلوكية التي إستجبت بعد التحرير كالقلق والعنف ، واللامبالاة .. إلخ ، وتعزيز دور البحث الاجتماعي في تشخيص ودراسة تلك الظواهر ، بما يسهم في توفير الوسائل المناسبة لمعالجتها على أسس علمية .
2. اتباع كافة الأساليب الوقائية في مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تبدأ في الظهور ، أو التي يتوقع حدوثها أثناء مسيرة العملية الإنمائية بمراعاة كافة الأجهزة المعنية في مواجهة العوامل المسببة لتلك المشكلات ، ويقتضي ذلك ما يلي :
 - إبراز دور المسجد وتأكيد رسالته كمركز إشعاع في المجتمع يستطيع أن يساهم في معالجة الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية قبل انتشارها .
 - توفير كافة الوسائل اللازمة لتحقيق الرعاية المتكاملة للطفولة والشباب خاصة في ظل المستجدات التي أفرزتها محنة الاحتلال الغاشم .
 - تعزيز دور الأسرة في المجتمع وتزويدها بالمعارف والخبرات وبمجموعة المبادئ التي تقرها تعاليم الدين الاسلامي الحنيف ، بما يسهم في بناء وتنمية الشخصية الإنسانية للمواطن الكويتي على أساس من الوعي بالقيم المرتبطة بالأهداف العليا للإسلام في الحياة ، والتميز بين الحلال والحرام.
3. الحرص على أن تظل رعاية الأسرة هي المهمة الأساسية للمرأة باعتبار أنه لا أحد غيرها يستطيع القيام بدورها كأم وصانعه للأجيال ، أما حق المجتمع عليها كمشاركة في قوة العمل فهو واجب ينبغي أن يتحدد نطاقه باختلاف ظروف المرأة نفسها ، وبما هو متاح من فائض الوقت والجهد .
4. الإهتمام بدور رعاية الأحداث وتزويدها بالكوادر المتخصصة من الأخصائيين الاجتماعيين ، وتوفير كافة الاحتياجات التي تساعدهم على القيام بأعمالهم على أكمل وجه .
5. العمل على منع البرامج الإعلامية المرئية والمسموعة والإذاعية التي تحث على الانحراف والجريمة ، وإستبدالها ببرامج تحث على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وبخاصة الأم ، وإظهار سلبيات الاعتماد على المربيات الأجنبيات .
6. الأهتمام بالدور الإيجابي للأخصائي الاجتماعي والنفسي في المدرسة في حل معظم المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها التلاميذ والعمل على تخطيهم الأزمات التي تواجههم .
7. جعل مهنة الأخصائي الاجتماعي والنفسي مهنة جاذبه وليست طارده ، وذلك من خلال زيادة الحوافز المادية والمعنوية .

خاتمة

وبعد .. فإنه بالرغم من إهتمام الدولة بإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الأحداث سواء المعرضين للجناح أو الجانحين ، وتجهيز الدور التي تستقبلهم أو التي يودعون بها ، وتقديم كافة أوجه وأساليب الرعاية الموجهة لهم ، إلا أن مجموعة الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على جناح الأحداث ، والإنعكاسات التي تحدثها مشكلاتهم في البناء الاجتماعي لفي أشد الحاجة إلى دراسات وبحوث تقييمية جادة تأخذ في إعتبارها مجموعة الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على إنحرفهم ، وكذلك تأثير مشكلاتهم في البناء الاجتماعي للمجتمع الكويتي ، ونعني بذلك ضرورة إجراء بحث ميداني يكشف عن الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على إنحرف الأحداث من وجهة نظر الأحداث أنفسهم ، والدور الذي تلعبه أوجه وأساليب الرعاية المقدمة لهؤلاء الأحداث في التخفيف من حدة إنحرفهم ، وفي عودتهم مرة أخرى إلى حياتهم الأسرية ، وذلك من وجهة نظر المسؤولين عن هذه الدور من الإخصائيين الاجتماعيين ، بالإضافة إلى ذلك فإن البحث الميداني يجب أن يسعى إلى الكشف عن مدى جدوى القوانين والتشريعات في حماية الأحداث من الانحراف .

أن المجتمع الكويتي بأمس الحاجة إلى إجراء مثل هذه الدراسات والبحوث التقييمية والتي تتخذ من الواقع المعاش مجالاً لها سعياً إلى الإستفادة من نتائجها ومقترحاتها في إعادة النظر في كثير من القضايا والأدوار التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية وفي مقدمتها الأسرة ، والمدرسة ، ووسائل الاتصال الجمعي في التخفيف من حدة مشكلات الأحداث .

المراجع

المرجع باللغة العربية :

- الادارة العامة للتخطيط والتطوير المجموعة الاحصائية السنوية (2011) إدارة الاحصاء ، وزارة الداخلية ، دولة الكويت 2000
- أكرم نشأت إبراهيم (1999) عوامل جنوح الأحداث والرعاية الوقائية والعلاجية لمواجهته ، الموسم الثقافي الثالث لمركز الدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض.
- أنور محمد الشرقاوي (1998) انحراف الأحداث ، دار الثقافة والنشر ، القاهرة .
- جيروم ج . ماينس (1990) تحليل المشكلات الاجتماعية ، ترجمة فتحي أبو العينين ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة .
- سمير نعيم أحمد (1985) الدراسة العلمية للسلوك الانحرافي ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة .
- شادية على قناوي (1988) المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع : رؤية من العالم الثالث ، دار الثقافة العربية .
- عزت سيد إسماعيل وآخرون (1994) جنوح الأحداث ، وكالة المطبوعات ، الكويت .
- علي ليلة (1994) البنائية الوظيفية في علم الاجتماع ، الطبعة الثالثة ، دار الهاني للطباعة ، القاهرة
- علي ليلة (1990) الشباب في مجتمع متغير : تأملات في ظواهر الأحياء والعنف ، مطبعة السلام ، القاهرة .
- علي ليلة (2007) تقاطعات العنف والارهاب في زمن العولمة ، الانجلو المصرية ، القاهرة .
- علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي (1997) علم الإجرام والعقاب ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض .
- فيليب كومز (1987) أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانيات ، ترجمة محمد خيرى حربي وآخرون ، دار المريخ ، الرياض .
- لطيفة عيسى الرقيب (1997) جنوح الأحداث في مجتمع سريع التغير ، دراسة ميدانية للعلاقة بين التغير الاجتماعي في محيط الأسرة الكويتية وجنوح الأحداث في المجتمع الكويتي ، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، المنيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة .
- لويس كامل مكلية (1989) سيكولوجية الجماعات والقيادة ، الجزء الثاني ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة .

- محمد جواد رضا (2001) التربية والتبدل الاجتماعي في الكويت والخليج العربي ، وكالة المطبوعات ، الكويت .
- محمد عاطف غيث (1982) المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية .
- محمد عاطف غيث (1993) قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية
- محمد علي حسين (1985) علاقة الوالدين بالطفل وأثرها في جناح الأحداث ، الإنجلو المصرية ، القاهرة .
- مصطفى حجازي (1994) رعاية الطفل العربي من أجل القرن الحادي والعشرون ، في الوثيقة المعدلة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة ، البند الاول ، الجزء الاول ، ملحق رقم (2) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، دولة الكويت.
- مصطفى عبد المجيد كارة (1985) مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت .
- ميشيل مان (1994) موسوعة العلوم الاجتماعية ، نقلها إلى العربية عادل مختار الهواري ، عبد العزيز مصلوح ، مكتبة الفلاح ، بيروت .
- وزارة التربية (1989) إستطلاع آراء الطلبة حول ظاهرة العنف في المجتمع الطلابي بمدارس الكويت ، دراسة ميدانية ، مراقبة البحوث النفسية ، مركز المعلومات التربوية ، الكويت .

المرجع باللغة الانجليزية :

- HAWARD B.KAPLAN (1984) PATTERNS OF JUVENILE DELINQUENCY , SAGE PUBLICATIONS , BEVENLY HALLS ,LONDON – NEW DELHI .
- RUTH SHONLE CAVON (1975) JUVENILE DELINQUENCY DEVELOPMENT CONTROL (N.Y. TORONTO) J. B LEIPPNCOTT COMPANY – PHILADLEPHIA .
- R.K. MENTION (1981) SOCIAL PROBLEMS AND SOCIOLOGICAL THEORY IN R.K. MENTION AND A NISBET (EDS) CONTEMPRANY- SOCIAL PROBLEMS NOY. HARCOURT – BRACE – WOULD .
- M.B.CLINARD (1984) SOCIOLOGY OF DEVIANT BEHAVIER (NOYOHOLT-RINEHART AND WINSTON .
- K. ERIKSON(1994) NOTES ON THE SOCIOLOGY DEVIANCE IN H.S.DECKERS (ED) THE OTHERS SIDE PERSPECTIVES ON DEVIANCE, FREE PRESS, N.Y .